**التعمين في عين مواطن**

التدرج سنة كونية ، وحتى يجد الشاب العُماني الأرض الخصبة المُلائمة له ،والتي من خلالها ستزهر فيها مهاراته وتطلعاته المستقبلية ، علينا أن نوطن تلك الأرض بما يناسبها ، ومنها تأخذ الزمن التي تحتاجه وأن تستوعب التغيرات التدريجية إلى وقت حصاد النتائج المرغوبة.

العمل بجد للوصول إلى الهدف المنشود له - ليس فقط لعلاوة أو راتبٌ شهري - أمر مفروغ منه ، لذا يأتي مشروع التعمين حلقة متممة لرفع ثقة المواطنين واِعتمادهم على أنفسهم ، قد تكون هناك مهن ووظائف قد أخذت من المشروع 100% ، ولكن هناك وظائف قد أًلزمت بنسبة 14% في القطاع الخاص،و قد تكون قابلة لتغيير في السنوات القادمة ، هذه النسبة أعطت فرصة كي تدعم الملف المهني العماني ، التي بدورها تزوده بالخبرات والحصيلة الثقافية والتجارب المهنية ، فيترتب عليها تحسين الانتاج ورفع جودة العمل .ِ

ورغم أن تدرج المشروع ما زال لم يحقق ما يهدف عليه ، فقد تجد أن التركيبة الهيكلية التي أشارت إليها القوى العاملة الوطنية من حيث المستوى التعليمي ومستوى المهارة المهنية ، ما زالت غير منسجمة مما يترتب على ذلك عدم توافقها مع الإحتياجات الفعلية في سوق العمل سواء كان من حيث الكمي أو النوعي ؛ هذا ما جعل من الضروري السماح للمنشأت بإستقدام قوى عاملة من مصادر خارجية لسد الاحتياجات وتلبيتها .

وجود هذه التحديات في مرحلة نضج المشروع ، قد يسبب بعض الإنعطافات لم تكن موجودة في دائرة توجهاته ، فقد نجد تعدد السجلات التجارية وعدم تفرغ أصحابها لإدارتها ، وهذا ما أدى إلى أن يسري التيارعكس إتجاهه ، مشكلة قد أدت إلى شيوع ظاهرة التجارة المستترة للقوى العاملة الوافدة في سوق العمل المحلي ، بحيث إنها دفعت بالعمالة الوافدة أن تعمل خارج نطاق ما وجدت من أجله .

حتى يمكننا أن نرى تجهيز الكادر الوظيفي في مؤسسة ما وخروج بعض منه للعمل في مؤسسة اخرى ، تحدي آخر قد ولِد في قلب المشروع ، فمنهُ قد قطع جهد حتى يصل إلى وسط أو أعلى من الترتيب الهيكلي للمنشئة فيفسدهُ ارتفاع دوران العمل في القوى الوطنية ، وعليه ستظهر منعطفات آخرى كإرتفاع حالات الإستقالة وحالات الفصل من العمل وغيرها.

ويمكننا أن نسلط الضوء على ما قد تم ملاحظته في بعض المنشئات في القطاع الخاص بتطبيق الحد الأدنى من الأجور ، بإعتباره الحد الأدنى بغض النظر عن المهارات والخبرات والتحصيل العلمي والمهني ، فيذكر ما جاء من هيئة التأمينات الإجتماعية أن نصف عدد العمانيين في القطاع الخاص رواتبهم أقل من 500 ريال ومنه قد أعاقت ما يدعمه مشروع التعمين ، الذي ساهم بدوره في عدم اِقبال القوى العاملة الوطنية من ذوي المهارات على العمل في القطاع الخاص.

وتتابع سلسلة التحديات فنجد أن هناك بعضًا من العمالة الوافدة من يرفض أن ينقل خبراته إلى القوى الوطنية ، وكذلك عدم رغبتهم في تبادل معرفتهم مع زملائهم العُمانيين في العمل ، وبينما نجد أن العمالة الوافدة تحتل أعلى الهيكل في المؤسسة ، قد نصادف بعض من سوء المعاملة بسبب اعتماد العمانيين عليهم .

ومعرفة هذه العقبات جعلت من الأمر أن يكون سهلاً حتى نستطيع أن نجتثها ونحافظ على خصوبة الأرض ، فمن خلال تكثيف الجهود بين الجهات الحكومية المعنية بالأمر والتعاون ، والتنسيق مع القطاع الخاص قد نجني بعضاً من ثمار الجهود المبذولة في المشروع ، وكذلك رفع الأجور لتتناسب المهارات المهنية وجودة الإنتاج ، حيث سيكون الأمر فعالاً لو ربطت هذه الجهود المثمرة بين الحكومة والقطاع الخاص بينها وبين فعاليات المجتمع بهدف الحد من الأثار الغير الإيجابية لهذه التحديات، ومن هذه الأثار ضعف التدريب العملي ، و ضعف اللغة الإنجليزية.

وحتى يمتزج المشروع ويظهر بصورة واضحة من خلال رفع نسبة دخول الخريجين العمانيين إلى سوق العمل إلى أعلى من 47% ، لماذا لا نؤهل العنصر العماني قبل إلتحاقه بالوظيفة ؟ ، ومن الممكن أن يكون أثناء دراسته كمقرر دراسي يشترط به النجاح للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أعلى ، بحيث يتمم مع حلقة دراسته تفاعل شهده أثناء دراسته لتخصصه نظرياً وعمليًا ، ومنه قد يكون اكتسب تجربة عملية دفعت به ليكون مؤهلاً ليتنافس على المناصب العليا في المؤسسات ، فالمعطيات التي ستخرج من التجربة المهنية مع المعرفة في نفس الوقت قد تساهم في ترسيخ ما تعلمه ، بل الاكتشافات والملاحظات التي ستظهر أثناء تدريبه المهني ستمكنه من سد الفجوة بين متطلبات العمل وما اكتسبه معرفياً أثناء دراسته لتخصصه ، لعل من هذا قد يصبح عى عاتق الحكومة صرف أموال لكسب كادر مؤهل لرفع اقتصاد البلد من مخرجات عمانية، وليس هذا فقط بل ستدمج مع هذه الصورة مفهوم التعمين الجديد الذي يهدف إلى تجميع منظومة التعليم التقني والتدريب بالاضافة إلى الصندوق الوطني للتدريب وغيرها الذي ستساهم في تأهيله ليكون منافس عالمي في سوق العمل.

الرقي بنمط الحياة والعمل على تحسينها أمر كان علينا أن نشيد من أجله كلمة شكر الذي من أجله سعت الحكومة إلى دفع التنمية ، والنهوض بطاقات المجتمع ، فالوطن وطنٌ ينهض بشعبه حتى وإن تعثر ينهض ليساند بعضه البعض لرفعته وبناءه.